جامعة الكوت
مركز البحوث والدراسات والنشر

النزاع حول جزر كوريل بين روسيا واليابان

"دراسة في ضوء القانون الدولي"

تأليف
خليل عبد الرضا محيسن الشمري

الطبعة الاولى
٢٠٢٥

منشورات

مركز البحوث والدراسات والنشر

جامعة الكوت

٣٢٧ / ٩٤٧٠٥٢

ش ٨٤٩ الشمري، خليل عبد الرضا محيسن

النزاع حول جزر كوريل بين روسيا واليابان / خليل عبد الرضا محيسن الشمري. - ط١. - بغداد: مركز البحوث والدراسات والنشر، مطبعة جامعة الكوت ، ٢٠٢٥.

٨٣ ص؛ ٢٤سم .

١ - روسيا - العلاقات الدولية - اليابان . ٢. اليابان- العلاقات الدولية - روسيا - أ- العنوان

رقم الايداع

٢٠٧٦ /٢٠٢٥

المكتبة الوطنية/الفهرسة اثناء النشر

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد

٢٠٧٦ لسنة ٢٠٢٥ م

ISBN: 978-9922-726-34-2

ملاحظة

مركز البحوث والدراسات والنشر في كلية الكوت الجامعة غير مسؤول عن الافكار والرؤى التي يتضمنها الكتاب والمسؤول عن ذلك الكاتب او الباحث فقط.

University of Kut

مطبعة جامعة الكوت

الاهداء

الى كل من أضاء بعلمه عقل غيره

او هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه

اهدي هذا الجهد المتواضع.

المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
١	المحتويات	١
٢	الخلاصة	٣
٣	المقدمة	٧
٤	المبحث الاول : تاريخ اكتشاف الجزر	١١
٥	المطلب الاول: القواعد الحاكمة الجوانب التاريخية وتطورها	١٥
٦	المطلب الثاني : الجوانب الطبيعية والسياسية والاستراتيجية	١٩
٧	المبحث الثاني: تطور النزاع حول جزر الكوريل	٢٣
٨	المطلب الاول : الحجج القانونية الروسية واليابانية	٢٥
٩	المطلب الثاني : موقف بعض الدول الكبرى منها	٢٩
١٠	المبحث الثالث : النزاع حول جزر الكوريل من من وجهة نظر القانون الدولي للبحار لعام ١٩٨٢(اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢)	٣٥
١١	المطلب الاول: النزاع من وجهة نظر القانون	٣٧

	الدولي للبحار لعام ١٩٨٢	
١٢	**المطلب الثاني : الموقف من التحكيم وامكانية حل النزاع بالوسائل السلمية الاخرى**	٤٧
١٣	**المطلب الثالث: الحقائق التاريخية (المعاهدات والاتفاقيات)**	٥٥
١٤	**المطلب الرابع : البدائل المقترحة لحل النزاع وموقف البلدين منهما**	٥٩
١٥	**المطلب الخامس: الموقف الياباني تجاه الأزمة الأوكرانية**	٦١
١٦	**الخاتمة والاستنتاجات**	٦٧

الخلاصة

لروسيا العديد من المشاكل الحدودية ويمكن القول بانها نزاعات او حروب مؤجلة مع عدد من دول الجوار الروسي، وان قيام روسيا بعملية عسكرية ضد اوكرانيا بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٤ والاستيلاء على عدد من المقاطعات، جعل دول الجوار الجغرافي تستشعر بالخطر، وخاصة الدول التي لديها مشاكل حدودية لم تحسم. ويعد النزاع الروسي الياباني من اهم النزاعات كونه نزاعَ اثباتِ وجود، بالاضافة الى أنّ الدولتين من الدول الكبرى والصناعية. كما ينظر الطرفان لهذا النزاع مسالة قومية وسياسية يصعب التنازل عنها، وقد حاولت الحكومات اليابانية المتعاقبة في اعقاب سقوط الاتحاد السوفيتي، ودخول روسيا الاتحادية بعد ذلك في أزمات سياسية واقتصادية وإغراء روسيا بالمساعدات، الّا أنّ تحسّن الوضع الاقتصادي الروسي جعلها في غِنىً عن المساعدات كما أنّ الاصرار الياباني على عودة الجزر الأربع جعلها قضية معقدة.

بمقتصى الاعلان الروسي لعام ١٩٥٦ والذي نصّ رسمّياً على إنهاء حالة الحرب بين البلدين وإقامة علاقات دبلوماسية بينهما، وقد وعد الاتحاد السوفيتي بموجب الاعلان عن تسليم جزيرتي هابوماي وشيكوتا وهما الجزيرتان الأقل أهمية والاصغر حجماً من الجزر

الأربع لليابان مقابل توقيع معاهدة سلام بين البلدين، وإلغاء اليابان لمعاهدة الأمن مع الولايات المتّحدة وانسحاب القوات الأجنبية من اليابان والا سيتراجع الاتحاد السوفيتي عن تعهداته. فيما اعتبرت اليابان أنّ النزاع بين الدولتين لم ينتهِ بعودة الجزيرتين (شيكوتان، هابوماي) وأنّ الجزر تمثل قضية خلاف رئيسة بين البلدين لأنها جزء من الاراضي اليابانية.

تعدّ روسيا جزر الكوريل جزءاً لايتجزء من المجال الشرقي لدفاعها الجوي وهي مركز تنصّت ومعلومات وخدمة بحرية. وتتمتع الجزر بموارد طبيعية كالنفط والغاز والثروة السمكية والمعادن، تشرف هذه الجزر على المنفذ البحري الذي تعبر منه السفن والغواصات البحرية الروسية أخيراً توافر الحماية للشواطئ السيبيرية الروسية. يستند الاتحاد السوفيتي في ملكيته لهذه الجزر الى نصوص اتفاق يالتا المبرم بين الاتحاد السوفيتي والذي وافقت علية الولايات المتحدة وبريطانيا فضلا عن معاهدة سان فرانسيسكو والتي نصت في الفقرة الثانية منها على تخلي اليابان عن كل الحقوق في جزر الكوريل والقسم النوبي من جزيرة سخالين،

بينما اليابان في حجيتها لهذه الجزر الأربع على الرفض الياباني والامريكي لاًحقا لقيام الاتحاد السوفيتي بالسيطرة على الجزر كافة

وذلك طبقا لإعلان بوتسدام الصادر عام ١٩٤٥ والذي جاء فيه أنّ جزر الكوريل لاتشمل الجزر الاربع اليابانية المعروفة باسم الاراضي الشمالية كما نص، وان السيادة اليابانية يجب أنّ تقتصر على الجزر الأربع (اتوروفو، شيكوتان، كوناشيري، هابوماي) والجزر الصغيرة التي تحددها كلّ من الولايات المتحدة وبريطانيا باعتبارهما الدول الموقعة على الاعلان. وبالنسبة لاتفاق يالطا تَعّده اليابان غير شرعي، لأنهّا لم تشترك فيه بالإضافة الى معاهدة سان فرنسيسكو لعام ١٩٥١ حيث نصت الاتفاقية على أنّ الدول التي لم توقعْ على الاتفاقية لايحق لها بالمستقبل المطالبة بالسيادة على مناطق ومقاطعات وأنّ الاتحاد السوفيتي لم يوقع عليها في حينه.

المقدمة

يعدّ النزاع الروسي الياباني حول جزر الكوريل، من النزاعات والصراعات البالغة التعقيد، فهو صراع قانوني وسياسي، فهو قانوني حول الحدود والمياه، وسياسي لأنهّ يمثل اطراف عديدة ، وهو صراع بين قُطبين مختلفين، فاليابان حليفة الولايات المتحدة الامريكية، وترتبط بمعاهدة دفاع مشترك، كما تحتفظ اليابان بقواعد عسكرية أمريكية ثابتةً، بالاضافة الى ذلك ترتبط اليابان بعلاقات وثيقة مع دول أوربا وحلف الناتو، تُعدّ اليابان من القوى الاقتصادية الكبرى وإحدى دول السبع الصناعية في العالم، فاليابان تمتلك مقومات كبيرة، أما فيما يخصّ روسيا فهي احدى الدول الكبرى والدائمة العضوية، ونتيجة التنافس الدولي بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تشعر روسيا بأنّ الولايات المتحدة وحلفائها يحاولون زعزعة استقرارها وتطويقها، مما جعلها ترفض التنازل أو التفاوض حول جزر الكوريل، وجعلها تتمسك بهذه الجزر لإبعاد الخطر عن وجودها ولايجاد موطئ قدم لأساطيلها في المحيط الهادي .إنّ التنافس الدولي بين الدول الكبرى جعل قضية التفاوض على جزر الكوريل من الأمور الصعبة ، كونها أصبحت بين اطراف دولية وليست إقليمية، كما أنّ التسلح الياباني واستحداث

وزارة للدفاع وتخصيص ميزانية دفاعية تضع جزر الكوريل في أوليات الدفاع الروسية، فروسيا مازالت متمسكة بالسيادة الكاملة غلى الجزر على الرّغم من تنازلها عنها عام ١٩٠٥، كما ان اليابان جعلت من الجزر ذات أهمية قومية وسيادية على الرغم من تنازل اليابان عن الجزر عام ١٩٤٥ في أعقاب هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، لذا تحاول اليابان اعادة هيبة الامبراطورية اليابانية من خلال التمسك بأنّ الجزر تعود الى السيادة اليابانية، وأنهّا جزء من التراب الياباني. وجاء البحث لدراسة النزاع الياباني الروسي حول جزر الكوريل وتاثيراته على سياسة الدول المحيطة والمجاورة، وسيتناول التطور التاريخي للنزاع وسيطرة كِلّ من اليابان وروسيا عليها والادعّاءات لكلّ طرف بالأحقية لها وموقف الدول الكبرى وبعض الدول، كما يتضمن التفسير القانوني للجزر المتنازع عليها، وأسباب عدم إحالتها الى محكمة العدل الدولية. لقد كانت خسائر الجيش الروسي مابين الفترة ١٩٠٤–١٩٠٥ على يد القوات اليابانية كبيرة حيث سقط اكثر من مائة الف قتيل من الطرفين والتي انتهت بهزيمة مذلّةً للجيش الروسي وبعد وساطة قام بها الرئيس الامريكي روزفلت، تفاوض الطرفان في مدينة بورتسموث الامريكية وتنازلت

روسيا القيصيرية عن الجزر لصالح اليابان، مما شجّع روسيا على استعادتها خلال الحرب العالمية الثانية.

ويعد النزاع الروسي الياباني من النزاعات المعقدة، حيث أسْهمت المتغيرات الدولية في زيادة التوتر بين البلدين وذلك بسبب اختلاف المصالح، الدولية وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وظهور الحرب الباردة ، وتطور النزاع بين الدولتين من نزاع اقليمي الى نزاع دولي، فعلى الرغم من أنّ اليابان تقع في جنوب شرق اسيا، إلاّ أنّ الولايات المتحدة الامريكية أصبحت ذات طرف في هذا النزاع، لوجود الحلف الأمريكي الياباني ، ومحاولة حلف شمال الاطلسي محاصرة روسيا بحرياً، كما أنّ روسيا تشعر في حالة تنازلها عن الجزر بأنّ قوات حلف الاطلسي قد أصبحت على مشارف جنوبها، فمن الصعب أنّ تستلم وتتنازل، اذْ ترَى روسيا بأنّ هذه الجزر أصبحت أحدى مناطق النفوذ وتدخل ضمن أمْنها الاقليمي لوجود قوات أمريكية في اليابان، كما تخشى روسيا من أنْ تجدّد اليابان قوتها وتعيد مجدها العسكري، وقيامها باستحداث وزارة دفاع، لذا فإنّ روسيا ترىَ أنّ هذه الجزر ذات أهمية قصوى، وأنشأت فيها قواعد للقوات الروسية لحماية الجنوب الروسي القريب من اليابان كما عملت روسيا على بناء قواعد عسكرية ونقل العديد منها

الى هذه الجزر، كما تقوم بتدريبات عسكرية، بالإضافة الى ذلك أصبحت الجزر مناطق تجارية ،لاحتوائها على المعادن والنفط والغاز، ومحاولة روسيا جعلها واجهةً سياحيةً حيث المياه الدافئة والينابيع الطبيعية، بالإضافة الى ذلك إنشاء مجمعات صناعية. وهو من النزاعات المؤجّلة للتفاوض عليها حيث تنتظر اليابان اللحظة التي ستكون فيها روسيا ضعيفة للاستيلاء عليها كما حدث لها عام ١٩٠٥. وأنّ الموقف الياباني من الحرب في أوكرانيا فهو واضح حيث اصطفت اليابان الى جانب الولايات المتحدة، والغرب بفرض عقوبات على روسيا.

المبحث الاول: تاريخ اكتشاف الجزر

المطلب الاول: القواعد الحاكمة / الجوانب التاريخية وتطورها

المطلب الثاني: الجوانب الطبيعية والسياسية والاستراتيجية

تمهيد

بوجود خط للحدود. تستطيع كلّ دولة ممارسة سيادتها وسلطتها ويشمل هذا الحدود البرية والبحرية والجوية، فهي ضرورية لكلّ دولة في العصر الحديث من أجل تنظيم علاقتها مع بقية الدول، وخط الحدود هو ليس خطاً يفصل بين دولتتين متجاورتين فقط، وأنما له اهمية كبيرة من النواحي السياسية والجغرافية والاقتصادية والقانونية، ويعدّ أحد مكونات الدولة الاساسية فلابد لكلّ دولة أن تكون لها حدود محددة معترف بها تمارس سيادتها عليها، فالحدود تمثل أمتداد لسيادة الدولة حيث تنتهي حدود الدولة، تبدأ حدود دولة آخرى تمارس سلطاتها وسيادتها عليها والحدود عادة إماّ تكون طبيعية وإماّ اصطناعية.

فالحدود هو الأقليم الذي تمارس الدولة عليه سيادتها، وتعد الحدود السبب الأساسي لأثارة المشاكل والحروب بين الدول ومن خلال الحدود يمكن معرفة الثروات الطبيعية لكل دولة والامتداد البحري والبحر الاقليمي، وأنّ مشكلة الحدود بين روسيا واليابان متشعبة ومستعصية على الحلّ، لاسباب عديدة وهي ليست شأناً أقليمياً بين دولتيين فقط. وأنما هناك عامل خارجي يحاول أبعاد الحلول والتنسيق بين الدولتين وخصوصاً القوى الكبرى التي تحاول

من خلال هذا النزاع استمالة اليابان الى جانبها وجعلها قوةً مواجهةٍ لروسيا والصين لذا نرى التصريحات الغربية والامريكية تعمل على أثارة المشكلات وتأجيج الوضع وأبعاده والتأثير على اي مباحثات بين الطرفين.

المطلب الاول: القواعد الحاكمة/ الجوانب التاريخية وتطورها

١-نبذة تأريخية

تقع جزر الكوريل في المحيط الهادي قبالة السواحل الشمالية لليابان ضمن أرخبيل الكوريل. وتقدر مساحة الجزر بـــ(٤,٩٩٦) كم متر وتطلق عليها روسيا اسم جزر الكوريل في حين تطلق اليابان عليها اسم الجزر الشمالية.

ويعود اكتشاف هذه الجزر في تشرين الثاني من عام ١٦٩٧ حيث اكتشف الروسي (أطليسوف) جزر الكوريل وذلك عند انطلاقه الى الجنوب من شبه جزيزة (كامتشاتكا) ، منها لاحظ عبر البحر سلسلة من الجزر البركانية والتي لم تكن تابعه لأحد حتى العام ١٧١١م ، وقد سيطرت الامبراطورية الروسية على جزر الكوريل حتى شمال جزيرة (أيتوروب) بعد أن تم اكتشافها من قبلهم وقد بدأت الامبراطورية اليابانية بملاحقة هذه الجزر لتبدأ التقرب من جزيرة (أيتوروب) وتخضعها لسيطرتها حينها بدأ التنافس بين الطرفين للحصول على كامل الحقوق في جزر الكورل .

وكانت الخرائط الروسية الاوربية حينذاك تصف سلسلة جزر الكورل بأنها جزء لايتجزء من الامبراطورية الروسية. في عام ١٧٨٦ وصل اليابانيون الاوائل الى جزيرة (أيتوروب) وفي ٢٨ تموز ١٧٩٨ جاء اليابانيون ليزيلوا الشواخص الروسية وينصبوا أعمالاً لهم تنصّ على أنّ هذه الارض تعود ملكيتها الى الامبراطورية اليابانية الكبرى ، وفي عام ١٨٠٢ أنشات في جزيرة كايدو اليابانية الهيئة

الخاصة بأستيطان جزر الكوريل، حيث اكتسبت عملية التوسع الياباني طابعاً منتظما، وفي عام ١٨٠٥، وصل المبعوث الروسي نيقولاي ريازانوف الى طوكيو وقدم أحتجاج الى الحكومة اليابانية مبيناً أنّ جميع الأراضي الواقعة شمالي ماتسماوي او موكايدو تعد ملكية للأمبراطور الروسي. وتشكل الجزر حدود اقليمية بحرية، والبحر الاقليمي هو نطاق بحري يمتد بين البحر العام والاقليم الامر الذي جعل طابعه القانوني ينشأ عن نظام البحر العام والاقليم.

٢-الصراع التاريخي:

أ-<u>التنازل الروسي عن الجزر:</u>

وفي عام ١٨٥٥ كانت الامبراطورية الروسية تخوض حرباً في جزيزة القرم والتي أدتّ الى أضعافها وجعلتها توقّع قَسْراً على اتفاقية (سيمود) التي تنازلت بموجبها لصالح اليابان عن الجزر الجنوبية (هابوماي، تشيكوتان، كوناشير، وأيثوروب)

مقابل احلال السلام بينها والصداقة.

في عام ١٨٧٥ عقدت أتفاقية بطرسبورغ التي تنازلت روسيا بموجبها عن سلسلة جزر الكوريل كلها مقابل اعتراف اليابان بحق ملكية الروسية على جزيرة سخالين وعدم أدعاء اليابان بأي أراضي أخرى .

ب-التنازل الياباني عن الجزر:

بعد الحرب العالمية الثانية وعلى اثر هزيمة اليابان في الحرب واستسلامها.

تمكن الاتحاد السوفيتي في شباط عام ١٩٤٥من السيطرة على الجزر أثناء الحرب العالمية الثانية وتمكن من اقناع حليفته بريطانيا والولايات المتحدة في الائتلاف المضاد لهتلر بالموافقة على اعادة الاراضي التي أحتلها اليابان، وفي شباط ١٩٤٥ حيث عقد في مدينة يالتا المؤتمر الذي توصل الى اتفاق حول موعد دخول الاتحاد السوفيتي الى أتفاق مع اليابان وشرط ان يعاد الى روسيا بعد أنتهاء الحرب القسم الجنوبي من جزيرة سخالين وجزر الكلوريل، واصبحت جميع الجزر تحت السيطرة الروسية. بعد ذلك عُقد في عام ١٩٥١ مؤتمر السلام في مدينة سان فرانسيسكو الامريكية الذي يهدف الى توقيع معاهدة للسلام بين روسيا واليابان حيث رفض الوفد السوفيتي التوقيع عليها فأقترحت موسكو تعديل للمعاهدة ولكن لم يتم أخذها بالحسبان. وَقَدْ ادّعت روسيا بأن المعاهدة لم تقدم أي ضمانات ضد صعود النزعة العسكرية اليابانية، وأنّ الصين لم تدع للمشاركة على الرغم من كونها واحدة من الضحايا الرئيسيين للعدوان الياباني، وأنّ الحلفاء لم يستشيروا الاتحاد السوفيتي بشكل صحيح عندما كان يجري إعداد المعاهدة، حيث أن المعاهدة تضع اليابان في قاعدة عسكرية أمريكية، وتوجه اليابان إلى تحالف عسكري موجّه ضد الاتحاد السوفيتي، وكانت المعاهدة سارية المفعول كمعاهدة سلام منفصلة، وأن مشروع المعاهدة ينتهك حقوق الصين وتايوان والعديد من الجزر الأخرى. وفي عام ١٩٥٦ توجهت اليابان بطلب انضمام

الى الامم المتحدة فتم توقيع البيان المشترك حول تطبيع العلاقات بين البلدين .

وتشير التقييمات الى أنّ هذه الوثيقة كان من شأنها تضعف موقف الاتحاد السوفيتي بمسألة حدودها مع اليابان ، وكانت المادة التاسعة للبيان تنص على أن تُسلّم الى اليابان جزيرتا (هايوماي وشيكوتان) مع شرط ألاّ يتم ذلك إلأ بعد توقيع معاهدة السلام بين البلدين.

وصالة ارتفاع عدد السكان اليابانيين في الجزر، فضلا عن وجود القوات اليابانية في هذه الجزر قبل الحرب العالمية الثانية مما جعل اليابان تطالب بضرورة عودتها للسيادة اليابانية باعتبارها قضية هامة، وترجع أهمية الجزر كتجسيد لوحدة الأراضي اليابانية، وتحظى بأهمية اقتصادية متمثلة بثروتها السمكية والمعادن والنفط. وقد فشلت البلدان خلال ٢٥ لقاءاً انعقد بينهما، منذ عام ٢٠١٣، في الوصول إلى تسوية لهذا النزاع التاريخي الذي لا يزال موضوعاً رئيسياً في أي لقاء بين مسؤولي الجانبين.

المطلب الثاني : الجوانب الطبيعية والسياسية والاستراتيجية

١- <u>الموقع :</u>

تقع جزر الكوريل شرق روسيا وشمال غرب المحيط الهادئ وشمال شرق جزيرة هوكايدو، تبلغ مساحتها حوالي خمسة الاف كم مربعً، حيث تتكون من ٢٢ جزيرة رئيسية و٣٠ جزيرة صغيرة، وتعدّ جزراً بركانية نشطة والتي تشكل جزءاً من حلقة النار في المحيط الهادئ.

وتحتوي على العديد من الجبال والتلال المنخفضة والسهول والوديان، كما تحتوي على كثير من الينابيع الساخنة، بالإضافة إلى خندق يصل عمقه إلى أكثر من ١٠ كيلو متراُ، كما يتميز الغطاء النباتي في الجزر بإقليم التندرا في الجزر الشمالية ، والغابات الكثيفة في الجزر الجنوبية الأكبر . تتمتع جزر الكوريل بمناخٍ بحري بارد ومعتدل صيفاً وبارد جداً شتاءً، يمتد موسم الصيف من تموز إلى أب، حيث تصل درجات الحرارة إلى ١٦ درجة مئوية، أما موسم الشتاء فيمتد من تشرين الثاني إلى شباط مع درجات حرارة منخفضة جداً تصل إلى صفر درجة مئوية وأقل، ويتراوح معدل هطول الأمطار في الجزر من ٧٦٠-١٠٢٠ملم سنوياً والتي تتساقط معظمها على شكل ثلوج من نهاية ايلول إلى بداية حزيران ، وغالباً ما تكون الرياح قوية تصل إلى قوة الإعصار بأكثر من ٤٠ ميلاً في الثانية، أفضل الأوقات لزيارة الجزر خلال فصل الصيف من حزيران إلى اب.

٢- <u>الاهمية الاقتصادية:</u>

تعدّ إحدى أهم الجزر الروسية الغنية بالثروات الطبيعية والنفط والغاز، وتتميز الجزر بطبيعتها الرائعة ،وتنوع الحياة البرية فيها خاصةً الطيور، حيث تعدّ أرضاً تقدم العديد من الأسباب للإبحار والرياضة السياحية.

ويعتبر إحدى أجمل المناطق الطبيعية التي يمكن زيارتها في الكوريل، حيث تتميز بينابيعه الساخنة، والعديد من برك المياه العلاجية التي يأتي إليها العديد من الزوار لعلاج آلام المفاصل خاصةً كبار السن، كما تتميز بالعديد من المناظر الطبيعية الرائعة والغابات المدهشة التي يمكن الاستمتاع بالتجوال فيها والتعرفّ على الحياة البرية.

وتعدّ إحدى الأماكن التي يمكن الاستمتاع بزيارتها، حيث يقدم المتحف العديد من المعروضات التي تشرح تاريخ المستوطنات القديمة والمقيمين فيها وسنوات الحرب وما بعد الحرب، كما يوجد فيه سلاحاً عملاقاً يشبه مدفع الرشاش، بالإضافة إلى العديد من الأدوات المنزلية اليابانية المعقدة. كما تضم متحف سيفيرو كوريلسك للتراث المحلي. تعدّ أفضل مكاناً في العالم للهرب والاختباء ، حيث يتميز بالخلجان الطبيعية الزرقاء الرائعة والمنحدرات شديدة الانحدار ومروج الخيزران الخضراء، حيث يمكن الاستمتاع بهذه المناظر الطبيعية ومشاهدة المحيط بالكامل بعيداً عن ضوضاء الحياة الصاخبة.

٣-<u>الاهمية الاستراتيجية</u>:

يعود تاريخ التوتّر في العلاقات اليابانية الروسية الى القرن السابع عشر حيث وصلت حدود جفراقيا الامبراطورية الروسية الكبري الى جزر الكوريل ١٧٨٠، وأصدرت الامبراطورة يكايئرنا الثانية مرسوماً ضمّت بموجبه جزر الكوريل للامبراطورية الروسية وفي العام ١٧٩٨ جاء اليابانيون ليزيلوا الشواخص الروسية وينصبوا أعمدة لهم تنصّ على ان هذه للإمبراطورية اليابانية وقد أنشات في عام ١٨٠٢ الهيئة الخاصة باسيتطان جزر الكوريل منذ ذلك الحين اكتسبت عملية التوسع الياباني طابع منتظم.

وقامت روسيا ببناء مواقع عسكرية، وميادين رَمْي، ومخازن للذخائر في جزيرتي ايتوروب وكوناشير التابعتين لجزر الكوريل شرق روسيا، حيث تشير المعلومات الى استمرار العمل على بناء منشآت البنى التحتية للقوات المسلحة الروسية في جزيرتي إيتوروب وكوناشير، والمشروع ينص على بناء مواقع عسكرية، وميادين رمي، ومخازن الذخائر والآليات. والجزر المتنازع عليها هي ١٤ جزيرة تقع بين اليابان وجزيرة ساخالين. وتقسم إلى جزر سلسلة الكوريل الكبيرة، ومن ضمنها جزيرة إيتوروب التي تبلغ مساحتها ٣ آلاف كيلومتر مربع، وجزيرة كوناشير التي تبلغ مساحتها ١,٥ ألف كيلومتر مربع، وسلسلة جزر الكوريل الصغيرة، ومن ضمنها جزيرة شيكوتان البالغة مساحتها ١٨٢ كيلومتر مربع، وكذلك ٥ جزر تابعة

لارخبيل هابوماي ومجموعات من الجزر الصغيرة التي هي عبارة عن صخور بارزة من البحر، مثل جزر" اوسكولكي و" وديومين" و"سكالني" التي تبلغ مساحتها العامة ١١٨ كيلومتر مربع

المبحث الثاني: تطور النزاع حول جزر الكوريل

المطلب الاول : الحجج القانونية الروسية واليابانية

المطلب الثاني : موقف بعض الدول الكبرى منها

المطلب الاول: الحجج القانونية الروسية واليابانية

تعدّ الجزر في العالم ذات اهمية استراتيجية تجعل التنافس الدولي عليها من الأمور البديهية على الساحة الدولية، والنزاع الروسي الياباني حول جزر الكوريل ليس بعيداً عن هذا التنافس.

تتمتع جزر الكوريل بأهمية كبيرة ممّا جعل كِلا الطرفين يتمسّكان بالأحقية فيها من الجانب الاقتصادي، اذ تعدّ من أكثر المناطق، انتاجاً للأسماك في العالم . وتعدّ من أغنى المناطق للموارد البحرية الحية وتشمل الموارد السمكية وتضم الجزر مجموعة من النباتات والينابيع الساخنة والمعالم الطبيعية وهي من الاماكن التي يقصدها السياح من منطقة الشرق الاقصى السوفيتي خلال المرحلة السوفيتية السابقة.

تحتل روسيا مركزاً محوريا في إطار اولويات السياسة اليابانية لاعتبارات شتى، ورغم تطبيع العلاقات بينهما في الخمسينات من القرن الماضي، ألاّ أنّ ذلك لم يسفر عن توقيع معاهدة سلام بين البلدين؛ بسبب النزاع حول الجزر. حيث تدعي روسيا بأنهّا امتداداً لسلسة جزر الكوريل بينما تدعي اليابان بأنها امتداد لاقليمها بسبب قربها من جزيرة (هوى بدو) اليابانية وتقع هذه الجزر في المحيط الهادي قبالة سواحل شمال اليابان ضمن ارخبيل الكوريل.

كما تضم الجزر حوالي (١٦٠) ينبوعاً حيث توصف بأنها معلم سياحي بالإضافة إلى تعددّ الموارد المعدنية في الجزر من رواسب هيدروكاربونية بحرية وذهب وفضة وحديد، فضلاً عن معدن الرينيوم النادر الذي يستخدم في مجال الالكترونيات والذي يعد مصدراً مهماً للاقتصاد الروسي كما توفر الاحتياجات الأساسية السنوية لروسيا من الطاقة الحرارية وعلى الرغم من وجود نسبة ضئيلة من النفط إلا أنهّا تحتوي على مصدر التيتانيوم والكبريت وبكميات تجارية.

تعد اليابان القضية الإقليمية المتعلقة بجزر (كوناشيري وإيتوروفو وشيكوتان وهابوماي) في قلب العلاقات اليابانية الروسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .لا يزال البلدان غير قادرين على حلّ هذه المشكلة، خلال عملية الاحتلال، تعاملت اليابان مع واقع ما بعد الحرب القائم. ووقعت على معاهدة سان فرانسيسكو للسلام في عام ١٩٥١.

وفقًا للمادة (٢) من المعاهدة تخلت اليابان عن جميع الحقوق وحقوق الملكية والمطالبة بجزر كوريل". من وجهة نظر مبدأ عدم التعظيم الإقليمي، فإنّ جزر كوريل التي اكتسبتها اليابان مقابل جزر سخالين في عام ١٨٧٥ ربما لم يتم اعتبارها نتاجًا للتضخم. لكنّ هذا التنازل كان انعكاسًا مباشرًا للالتزام التي أعطاها روزفلت لستالين

في يالتا. وهكذا، امتد قبول واقع ما بعد الحرب ليشمل أيضًا علاقات اليابان مع الاتحاد السوفيتي. ولم يوقع الاتحاد السوفيتي على معاهدة سان فرانسيسكو للسلام. لذلك فشل في الحصول على جميع الفوائد التي قدمتها المعاهدة، بما في ذلك "جزر الكوريل". وَتَرْك حلّ جميع القضايا المتعلقة بإبرام معاهدة سلام للمفاوضات الثنائية المستقبلية بين طوكيو وموسكو.

الأهمية العسكرية:

تنبع هذه الاهمية الاستراتيجية كونها توافرّ إمكانية الوصول إلى طرق بحرية خالية من الجليد من (بحر أخونستك)، فتسيطر هذه الجزر على تحرّكات الأسطول الروسي في المحيط الهادي الواقع في (فلاديفوستوك) كما أنّ هذه الجزر توفر امكانية انطلاق البحرية اليابانية نحو (بيرل هاربر) الواقع في خليج هيتوكايو في ميناء (ايوروب) لكلّ طرف وِجْهة نظر مختلفة في مواقفهم حيال النزاع حول جزر الكوريل.

تعتمد الاستراتيجية اليابانبة من خلال بناء علاقات استراتيجية مع محيطها البحري وبناء مصالح سياسية وجغرافية واقتصادية وذلك من خلال التركيز على الطاقة والموارد الاولية والمصالح التجارية. خلال فترة التسعينات سعت اليابان للحصول على مقعد دائم في مجلس

الأمن الدولي حيث كان من ضمن اولويات السياسة اليابانية الخارجية باعتبار أنّ اليابان مؤهّلة وذلك؛ لكونها ثاني قوة اقتصادية عالمية فضلا عن مساهماتها باقرار السلم والأمن الدوليين وثاني كااكبر مساهم في ميزانية الامم المتحدة بعد الولايات المتحدة ·

وقد عملت اليابان على تحويل وكالة الدفاع الذاتي التي أنشت عام ١٩٥٤ الى وزارة دفاع في عام ٢٠٠٧ وهو يمثل دليلاً على الدور الياباني الذي تسعى اليه الحكومة اليابانية للقيام به على الصعيد الاقليمي والدولي وذلك أصبحت وزارة قادرة على اصدار تشريعات مباشرة، وتخصيص ميزانية مستقلة.

كما أجرت اليابان والولايات المتحدة تجربة لنظام الدفاع المضاد للصواريخ في عام ٢٠٠٥ والتي تعدّ أولّ تجربة تمّ اطلاق صاروخ من قبل النظام الدفاعي المضاد للصواريخ من مركز تابع للبحرية الامريكية بعد موافقة رئيس الوزراء الياباني على تطوير صواريخ دفاعية.

المطلب الثاني : موقف بعض الدول الكبرى منها

١-الموقف الأمريكي:

كانت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة تؤيد موقف اليابان في النزاع حول جزر الكوريل الجنوبية وتبذل كلّ ما بوسعها للحيلولة دون تخفيف الموقف، فأعادت اليابان النظر في موقفها من بيان عام ١٩٥٦ تحت ضغط الولايات المتحدة. وصارت تطالب بجميع الجزر المتنازع عليها واشترط الاتحاد السوفيتي لتوقيع معاهدة أمن مع اليابان، انسحاب القوات الامريكية مقابل تسليم الاتحاد السوفيتي جزيرتي هابوماي وشيكوتان الى اليابان.

وقد اعترفت اليابان باعتراض مفاده أنّ مضمون البيان الذي وقع عليه البلدان وصادق عليه برلماني الدولتين والذي يعد معاهدة. فيما صرّح الاتحاد السوفيتي بان مسألة الأراضي في العلاقات بين الاتحاد السوفيتي واليابان تمّ حلّها خلال الحرب العالمية الثانية.

وكان البيانان المشتركان بين الاتحاد السوفيتي واليابان اللذان أُتَخّذا بين عامي ١٩٧٣-١٩٩١ يضاف على أهمية توقيع معاهدة السلام بين البلدين، وحلّ ما تبقى من مسائل النزاع التي خلقتها الحرب العالمية الثانية. واعتراف اليابان بأنّ روسيا هي الوريث الشرعي

للاتحاد السوفيتي، وما يزال جهود عقد معاهدة سلام بين روسيا واليابان مستمرة.

٢-العلاقات اليابانية الامريكية:

ان هزيمة اليابان عام ١٩٤٥ واستسلامها ووقوعها تحت الاحتلال الامريكي. وقيام قوات الاحتلال بالقضاء على الأدوات العسكرية اليابانية والتي استخدمتها في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية في تكوين إمبراطوريتيها، إلاّ أنهّ خلال الحرب الباردة قامت بالضغط على اليابان، لتسليح نفسها فبدأت جهودها التسليحية عام ١٩٥٠ لاتخاذ التدابير اللازمة لضمان الحفاظ على السلم والأمن الداخلي في الجزر اليابانية.

ويعدّ التحالف الياباني الأمريكي أحد القضايا المحورية التي تسبب التوتر في العلاقات بين الصين واليابان وروسيا. وقد تحدّدت أهداف السياسة اليابانية الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية بالعمل لاعادة بناء الاقتصاد الياباني مع الولايات المتحدة واقامة علاقات دبلوماسية مختلفة والانضمام الى المنظمات الدولية.

تحرص الولايات المتحدة على أنْ يكون دور اليابان وماكنتها منبثقة من اطار الاستراتيجية الامريكية فهي تدرك القيمة الاستراتيجية اليابانية وحاجتها لها كطرف موازن للقوى الصاعدة

وشريك استراتيجي لتطويق الاقطاب الجديدة الساعية الى قِمّة اوراسيا وفي الوقت تدرك توجهات اليابان في الخروج من وطأة الهيمنة الامريكية وسياسة الحماية التي تقّدمها الولايات المتحدة، فالمخاوف الأمريكية تتركز على أحتمالية ارتقاء اليابان الى منزلة الدولة الفائقة القوة في العالم والتي يمكن أنْ تسعى لإزاحة الولايات المتحدة من قمة الهرم الدولي.

لذا فالسياسة الامريكية تسعى لابقاء اليابان تعاني من الهشاشة أزاء أدنى انقطاع للتدفق العالمي المنظم للموارد والتجارة الدولية.

٣-العلاقات الروسية الامريكية:

تمتاز العلاقات الروسية الأمريكية بعدم الاستقرار ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ مروراً بالحرب الباردة وتفكّك الاتحاد السوفيتي فهي موقع نزاع، وتوتر مستمر، نتيجة التنافس بينهما على المصالح الحيوية وقيادة النظام السياسي الدولي، إلأ أنّ مرحلة ما بعد الحرب الباردة اتسمت بالتقارب والذي يرجع الى تغير السياسة الروسية التي اتجهت للغرب بصفة شراكة وليس كقوة مضادة اعتقاداً منها بأنّ الشراكة مع الغرب ستخرجها من ازمتها الاقتصادية وتعود عليها بالفوائد. بعد عام ٢٠٠٠ شهدت العلاقات تراجعا كبيرا مرتبطاً بالتحولات التي طرأت على قيادة البلدين بعد

وصول فلاديمير بوتين الى الرئاسة في روسيا، وكان خطه مختلف عن الصورة السوفيتية السابقة. كذلك وصول قيادات متشددة في الولايات المتحدة.

ومن هذا المنطلق تنظر روسيا الاتحادية الى اليابان على أنهاّ بلد تابع للولايات المتحدة، ولا يوجد لديها رأي قويّ ومستقل في السياسة الدولية، وعلى الرغم من أنّ روسيا لا توجّه صوتها بصورة مباشرة الى التحالف الامريكي الياباني على أنهّ المؤثرّ في العلاقات الروسية اليابانية إلا أنّ كثيراً من صناع القرار الروسي يعتقدون أنّ المعاهدة الأمنية بين اليابان والولايات المتحدة الموقعة في كانون الثاني عام ١٩٥٢ ودخولها حيز التنفيذ في نيسان ١٩٥٣ تقيد اليابان في مسعاها لتكون دولة مستقلة في رأيها، وتوجهاتها السياسية، مما يعني انعكاس ذلك على العلاقات الروسية اليابانية وتسعى روسيا في إطار أبعاد الولايات المتحدة عن اليابان في جَذبْ الاخيرة عن طريق الفوائد المحتملة من توثيق العلاقات مع روسيا سواء أكانت منافع اقتصادية أمْ اِيجاد حلٍّ لمشكلة جزر الكوريل مما يعني أنّ اليابان أمام تحدّي كبير في طريق توفيقها بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية وبشكل لا يعرضها لخسارة طرف ضدّ الطرف الآخر.

٤-العلاقات الصينية اليابانية:

تمثّل العلاقة بين الصين واليابان ذات أهمية كبرى لدول منطقة جنوب شرق اَسيا ، ورغم توقيع البلدين معاهدة للصداقة والسلام عام ١٩٧٨، وزيادة حجم التبادل التجاري وتشابك المصالح ، إلاّ أنّ علاقاتهما يحجّمها انعدام الثقة وتعرّضها في بعض الاحيان لحالات من المدّ والجزر، بسبب وجود بعض القضايا الشائكة بينهما نتيجة املاءات التاريخ وحتميات الجغرافية، ولعلّها الخبرة الاستعمارية للصين والنزاع حول جزر ستاكو والخلاف حول منطقة بحر الصين الشرقي وتعاظم القدرات الصينية وتنامي المكانة الاقتصادية الصينية اقليميا وعالميا وقضية التعاون الامريكي الياباني وقضية تايوان.

بالإضافة الى أنّ الصين تحمل على المستوى الشعبي والرسمي ذكريات لاتمحى عن خبرة اليابان الاستعمارية الأليمة التي تمخضت عن حربين هما في عام ١٨٩٤ -١٩٨٥. وحرب عام ١٩٣٧-١٩٤٥، وقد كانت حروب مدمرة وشهدت انتهاكات مروعة من قبل القوات اليابانية التي غزت الصين، مما جعل الارث الاستعماري البغيض يلقي بضلاله على العلاقات بين البلدين.

تشعر طوكيو أن الإنفاق العسكري الصيني تضاعف ثلاثين مرة ما جعل نظرية "الخطر الصيني "يتصدر اهتماماتها. وتتخوف الصين من نجاح الحكومة اليابانية في مساعيها لتغيير الدستور السلمي للبلاد فتعيد تسليح نفسها وتصبح قوة عسكرية عظمى.

المبحث الثالث: النزاع حول جزر الكوريل من من وجه نظر القانون الدولي للبحار لعام ١٩٨٢(اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢)

المطلب الاول: النزاع من وجهة نظر القانون الدولي للبحار لعام ١٩٨٢

المطلب االثاني : الموقف من التحكيم وامكانية حل النزاع بالوسائل السلمية الاخرى

المطلب الثالث: الحقائق التاريحية (المعاهدات والاتفاقيات)

المطلب الرابع : البدائل المقترحة لحل النزاع وموقف البلدين منهما

المطلب الاول: النزاع من وجهة نظر القانون الدولي للبحار لعام ١٩٨٢

نظرا لتناول دراستنا النزاع حول الجزر البحرية فلا بدّ من تعريف النزاع الدولي إذْ أنّه ذلك الخلاف الذي يقوم بين أشخاص القانون الدولي العام حول موضوع قانوني أو سياسي أو اقتصادي أو غيره، وبما يرتبط بالمصالح المادية والمعنوية للمجالات المدنية والعسكرية أو غيرها. ومعنى ذلك هناك ارتباط بين الشخصية القانونية والنزاع الدولي، فقد يكون خلافاً قانونياً كما قد يكون خلافاً سياسيّاً وقد يكون اقتصادياً. ونقول إنّ غالبية النزاعات تكون ذات طبيعة مختلطة.

وفيما يتعلق بالنزاع بين روسيا واليابان فقد جرت بينهما مفاوضات، لإبرام معاهدة سلام خلال السنوات 1955–1956، وتّم حلّ جميع القضايا باستثناء قضية الأراضي، واقترح السكرتير الأول للحزب الشيوعي ، نيكيتا خروتشوف ، حل هذه المشكلة عن طريق نقل (هابوماي وشيكوتان) إلى اليابان بعد إبرام اتفاقية السلام . ورد الجانب الياباني بأن الاقتراح غير مقبول ، ويجب إعادة جزيرتي(كوناشيري وإيتوروفو) أيضًا حيث لم تقبل اليابان باقتراح خروتشوف ، كان هناك العديد من البيانات التي تم الإدلاء بها فيما يتعلق بمعاهدة سان فرانسيسكو للسلام والتي تفيد بأنّ إيتوروفو وكوناشيري لا يزالان جزءاً من "جزر كوريل" التي تخلت عنها

اليابان .أدى فشل الاتحاد السوفيتي في التوقيع على معاهدة سان فرانسيسكو إلى اتخاذ اليابان هذا الموقف.

١- **الموقف الياباني:**

هو التمسك بالجزر الأربعة دون التنازل، او التفاوض، أو عدم قبول التخلي عن أي جزيرة من هذه الجزر وموقفها مبني على أساس أنها مناطق تابعة لسيادة اليابان وأنّ الاتحاد السوفيتي استولى عليها بطريقة غير مشروعة من وجهة نظر اليابان.

كما أنّ اليابان عندما تحاول الوصول الى حلّ للنزاع فإنّها تتمسك بالحلول المسندة الى الاتفاقيات والوثائق التي أُبرمت بين الجانبين والمتعلقة بهذا الشأن ومنها الاعلان المشترك بين اليابان والاتحاد السوفيتي عام ١٩٥٦..

٢-**الموقف الروسي:**

تعد روسيا جزرَ الكوريل ضمن مناطق السيادة الروسية وهي جزءٌ لا يتجزء من بلادهم. فروسيا تتمسك بالجزر لأسباب تتعلق بمفاهيم الشرف الوطني كون تسليم الجزر لليابان يعدّ بمثابة اعتراف بالضعف. أماّ اليابان فأنهّا تتمسك لاسباب تتعلق بالهوية الوطنية ويعدون التنازل عن الجزر بمثابة التنازل عن السيادة اليابانية

ومكانتها بين الدول، حيث استمر الجانب الياباني في نزاعة لاستعادة جزر الكوريل من الاتحاد السوفيتي دون جدوى أو استجابة من الاتحاد السوفيتي.

إلاّ أنّ تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ وتغير نظام الحكم في روسيا وتولي بوتين السلطة عام ٢٠٠٠. ومحاولته حلّ النزاع بطريقة ودّية بالاستناد الى الاعلان المشترك لعام ١٩٥٦ الذي وضعته الدولتين حول تسليمها جزيرتي (شيكوتان وهايوماي) إلاّ ان اليابان رفضت التفاوض مؤكّده أحقيتها بالجزر الاربعة بالكامل، وأنّ مسألة ترك جزيرتين لروسيا هو اقتراح غير متداول في التفكير الاستراتيجي الياباني.

في عام ٢٠٠١ صرّح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مؤكداً رفضه لجميع مطالب اليابان في سيادتها على جزر الكوريل، مما يعني عودة الموقف الروسي الرافض للتنازل عن الجزر لتصبح مسالة التفاوض حول الجزر أكثر تعقيداً وأصبحت روسيا أكثر تشدداً في تمسّكها بالجزر الأربعة وبدأ المسؤولون الروس يشيرون الى ضرورة تقبل اليابان سيادة روسيا الاتحادية على الجزر.

وعلى الرغم من تسوية روسيا الاتحادية لمسألة حدودها مع جميع الدول الحدودية إلاّ أنّه لم يصدر عن روسيا ما يشير الى تسوية النزاع حول جزر الكوريل.

استمر البلدان خلال المدة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٨، في الشد والجذب حول كيفية حلّ النزاع كما لم تكن التصريحات بين الجانبين مشجعة. وقد وصف الرئيس الروسي عام ٢٠٠٨ بأنّ حلّ قضية جزر الكوريل بالمستحيل.

ويقوم المسؤولون الروس بزيارة الجزر وانشاء المحطات الحرارية الارضية فيما استمر الموقف الياباني الرافض للسيادة الروسية.

٣- ترسيم الحدود البحرية من الناحية القانونية(الجزر):

أنّ مسألة ترسيم الحدود البحرية بين روسيا واليابان من الامور الصعبة وغير القابلة للتطبيق في الوقت الحاضر. حيث استمر الجدل حول الأحقية

القانونية لجزر الكوريل من قبل روسيا واليابان. فقد كانت الولاية القانونية لجزر الكوريل للامبراطورية اليابانية استناداً لمعاهدة سانت بطرسبرغ في عام ١٨٧٥، والتي تنازلت فيها الامبراطورية الروسية فيما بعد عن جزر الكوريل. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية وعلى

أثر هزيمة اليابان في هذه الحرب تنازلت اليابان عن جزر الكوريل لصالح الاتحاد السوفيتي بموجب معاهدة سان فرانسيسكو للسلام عام ١٩٥١، ومنذ ذلك الوقت والاتحاد السوفيتي هو صاحب الأحقية القانونية بجزر الكوريل استناداً لمعاهدة سان فرانسيسكو للسلام. إلاّ أنّ اليابان مازالت مستمرة في سعيها لاستعادة هذه الجزر استناداً لتبريراتها الخاصة. لما لها من أهمية كبيرة اقتصادية واستيراتجية. وعسكرية بالغة الاهمية للدول الساحلية المتشاطئة وقد أخذت الجزر اهتماماً دولياً كبيراً.

ومن الناحية القانونية فإنّ الجزر عبارة عن مساحة من الارض اليابسة تكونت بفعل العوامل الطبيعية الجغرافية والجيولوجية ويحيطها المياه من جميع الجهات وتعلو فوق سطح المياه المحيطة بها بصورة مستديمة وذلك حسب المفهوم القانوني لقانون البحار المادة (١٢١) البند (١). وأنّ تعيين الحدود البحرية للدول الساحلية بطريقة خط الوسط أو البعد المتساوي أماّ في حالة وجود الجزر ومن خلال الممارسات الدولية وأحكام التحكيم فإنهّا تأخذ ثلاثة احتمالات حيث يتم تجاهل الجزر. ويتم رسم خط وسط، أو خط بُعْد متساو، أما على مستوى التحكيم والقضاء الدوليين فنجد الهيئات القضائية تطبق نظرية الخصائص الجغرافية الخاصة بالجزر حيث توجد

حالات تتجاهل الجزر للوصول الى تعيين عادل ومنصف للحدود البحرية، كما حدث في (النزاع بين ليبيا ومالطا) و(قطر والبحرين) أو اعطاء الجزر اثراً نصفياً وتعدّ حلاً وسطا بين طريقة التجاهل التام ، لوجود الجزر، وبين اعطاء الجزر تأثيراً كاملاً سميّ ب(نظرية الأثر النصفي) ومنهُ النزاع بين (كندا والولايات المتحدة) (وايران والسعودية) في حين ان البلدين يرفضان أي تسوية وفق قانون البحار.

٤- **ترسيم الحدود البحرية من الناحية القانونية (الدول الارخبيلية):**

تعدّ الحدود البحرية من القضايا الشائكة في ترسيم الحدود البحرية وذلك لاختلاف وجهات نظر الدول، أو الادعاء بالأحقية أو ظهور جزر جديدة نتيجة التغيرات المناخية، وقد عرفت اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ في مادتها (٤٦) الدول الارخبيلية بانها الدولة التي تتكون كلياً من ارخبيل واحد أو اكثر وتضم جزراً اخرى. والارخبيل بعني مجموعة من الجزر والمياه الواصلة بينها والمعالم الطبيعية ويكون الترابط بها وثيقاً الى الحد الذي يشكل معه هذه الجزر والمياه والمعالم الطبيعية كياناً جغرافياً واقتصادياً وسياسياُ قائماً بذاته، ونصت اتفاقية ١٩٨٢ المادة (٤٩) بأن للدولة

الأرخبيلية سيادة كاملة على المياه الارخبيلية ويمتد الى الحيّز الجوي. وأنّ الاتفاقية لم تميز بين الدول الارخبيلية وغيرها من الدول الساحلية بالنسبة للدول الساحلية بشكل عام يبدأ قياس الامتدادات البحرية للدول الارخبيلية من خطوط الاساس الخاص بالدول الارخبيلية، كما حددتها المادة (٤٧) من اتفاقية عام ١٩٨٢ واحدة من الاتفاقيات الدولية التي تنص على الزامية الولاية القضائية للبت في المنازعات الدولية الناشئة على تطبيق، أو تفسير أحكامها، فقد جاءت الاتفاقية بنظام شامل ومتكامل لحلّ جميع المنازعات التي قد تثور بشأن تفسيرها أو تطبيقها. الدولة الارخبيلية هي الدولة التي تتكون كلياً من أرخبيل واحد أو أكثر وقد تضمّ جزر أخرى، ويحق للدولة أن ترسم خطوط الاساس بشكل مستقيم تربط بين أبعد النقاط في أبعد الجزر وبين الشعاب المتقطعة الانضمار في الأرخبيل، أما اذا كانت جزر من المياه الارخبيلية تقع بين دولتين فيجب أن يكون هنالك اتفاق بين الدولتين ويجب أن يحترم.

٥- **ترسيم الحدود (الاقليم البحري):**

يعدّ البحر الاقليمي من القضايا المهمة نتيجة الطبيعة الجغرافية للبحار ، وأنّ قاع البحار والمحيطات يشكل تقريباً خمس أسباع مساحة العالم. وأنّ المناطق الواقعة تحت اعالي البحار خارج حدود

الاختصاص الوطني الحالي، هي المناطق الوحيدة من هذا الكوكب التي لم تخصص بعد للاستغلال الوطني وبعض الاحيان يتعذر الوصول اليها.

ويوصف اقليم الدولة بأنهّ مكون من مساحة من الاراضي بامتداد الحدود التي هي باطن الارض من ناحية ومن ناحية اخرى المجال الجوي الذي يظل المساحة الواقعة تحته. وهذا الوصف للاقليم يجمع كما نرى بين المجالات البحرية المختلفة إذا كانت الدول تطل على بحار والتي تخضع لسيادتها مثل المياه الداخلية والبحر الاقليمي اضافة الى قاعها وما تحت القاع والمجال الجوي.

وقد جاء في المادة الثامنة الفقرة الأولى من اتفاقية قانون البحار عام ١٩٨٢" تشكل المياه الواقعة على الجانب المواجه للبر من خط الأساس للبحر الاقليمي جزءاً من المياه الداخلية للدولة. أما البحر الاقليمي فقد عرفته الجغرافية: بأنّه نطاق من المياه البحرية تحددّ حافته الخارجية من جهه البحر الحد السيادي البحري للدولة.

فمن الجانب القانوني فإنّ حدود البحر الاقليمي يشمل من النطاق البحري الذي يجاور اقليم الدولة ويخضع لسلطانها أو شريط من البحر خاضع لسيادة الدولة..

وبموجب القانون الدولي للبحار. فإنّ خطوط الأساس لتحديد البحر الإقليمي هي الخطوط التي تلتقى عندها المياه، وابتداء من تلك الخطوط يبدأ قياس الامتدادات البحرية للدولة الساحلية.

أما خطوط الأساس البحري الاقليمي بين دولتين ذواتي ساحلين متقابلين، فهذه أثارت جَدلاً بين الفقهاء وذلك لعدم وجود قاعدة قانونية تعالج الموضوع

وقد وجد بعض الفقهاء ان يتمّ تعيين حدود البحر الاقليمي بين الدولة المتلاحقة باستخدام طريقة خط تساوي البعد. اما في حالة الدولة المتقابلة فيتم استخدام خط الوسط، وفي حالة تقدر الوصول الى اتفاق يُرضي الطرفين برفع الخلاف للتحكيم.

في حين نصت المادة (١٤) من قانون البحار أنْ يتم تعيين حدود البحار الاقليمية بين الدولتين اللتين تتلاحق سواحلها بالاتفاق أماّ المادة (١٢) حيث تكون سواحل دولتين متقابلة أو ملاحقة لا يحق لأي من الدولتين ما لم تكن بينهما اتفاق..

٦-**<u>اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار:</u>**

خص القانون الدولي للبحار المواد من (٢٧٩ الى ٢٩٩) لموضوع تسوية المنازعات حيث نصّت على أحكام عامة وإجراءات تؤدي الى قرارات اختيارية وأخرى تؤدي الى قرارات إلزامية. فقد أوردت

الاتفاقية مجموعة من القواعد العامة التي تحكم عملية تسوية المنازعات التي قد تثور بين أطرافها بسبب تفسير أو تطبيق البنود الواردة فيها، فهناك قاعدتان تحكمان تسوية المنازعات في القانون الدولي للبحار وهي:-

١. مبدا الالتزام بالتسوية السلمية، وتحريم خيار الحرب أو منطق القوة الذي كان يسود بمجال العلاقات الدولية.
٢. حرية أطراف النزاع في اختيار طريقة التسوية المناسبة للنزاع القائم بينهما، بمعنى أنّ الدول لا تلتزم إلاّ برضاها الحر، ولا يجوز فَرْض وسيلة تسوية دون أخرى على تلك الدول، وأخيراً يكون لاطراف النزاع مطلق الحرية في اختيار وسيلة التسوية السلمية التي يرونها ملائمة لتسوية نزاعهم.

المطلب الثاني: الموقف من التحكيم وامكانية حل النزاع بالوسائل السلمية الاخرى

١ –وسائل تسوية المنازعات في القانون الدولي للبحار:

أ–<u>الوسائل الدبلوماسية والوسائل القضائية</u>:

تعدّ الوسائل الدبلوماسية والقضائية من أهم أدوات حلّ النزاعات والصراعات بين الدول. ومن ضمنها الصراعات البحرية، حيث استمر الصراع للسيطرة على البحار من قبل المجتمعات البشرية والامبراطوريات والدول زمناً طويلا، وذلك لأنّ البحار تشكل وسيلة اتصال هامة جدا للبشرية جمعاء وانقسم الفقهاء بين مؤيد لحرية البحار، وعدم اخضاعها لسيادة الدول امثال(غروشيوس) وآخر مؤّيد لاخضاع البحار للسيادة الوطنية للدول ومنهم (سلدن) ،وقد حُسِم الجدل بتقسيم البحار الى أجزاء خاضعة لسيادة الدول الساحلية وأجزاء مفتوحة لكلّ الدول.

والنزاع الدولي هو ذلك النزاع الذي ينشأ بين دولتين أو اكثر أو بوجه عام بين شخصين أو اكثر من أشخاص القانون الدولي العام فالنزاع يتطلب وجود مطالبة أو ادعاءات من قبل أحد الاطراف بخصوص مسألة أو موضوع محدّد أو يقابل هذا المطالب او تلك الادعاءات بالرفض أو بادعاءات مقابلة من جانب الطرف الاخَر،

وقد أكّدت جميع المواثيق الدولية بما فيها ميثاق الامم المتحدة على ضرورة حفظ السلم والامن الدوليين، ويعدّ هذا من أهم أهداف الامم المتحدة.

وقد أصبح الُامنْ البحري من المواضعات المهمة في الساحة الدولية حيث يقصد به هو حماية أرض الدولة ومياهها الاقليمية والتحتية، والاقتصادية والبيئة وغيرها من الافعال الضارة التي تحدث في البحر، فهناك تحدّيات تواجه المجتمع الدولي بشان الأمن البحري الدولي كالقرصنة والاستخدام الحرّ والامن والنظام البحري والارهاب والهجرة، تأخذها الدول بالحسبان.

غالباً ما تلجأ الدول المتنازعة الى الوسائل غير القضائية أو الوسائل الدبلوماسية، لأنّها الوسائل التي تتميز بسرعة حسم النزاع على عكس الوسائل القضائية التي تتسم ببطء الاجراءات، وقد أوضحت اتفافية الامم المتحدة لقانون البحار على الدول ذات السواحل المتقابلة أو المتجاورة لها الحق في اللجوء الى تسوية المنازعات بالطرق السلمية في حالة عدم التوصل الى اتفاق فيما بينها.

إنّ تسوية المنازعات في حالة عدم وجود اتفاق واجب التطبيق بين دول المجرى المائي المعنية فيجب على الدول المعنية أنّ تدخل على وجه السرعة في مشاورات ومفاوضات بقصد التوصّل الى

حلول لمنطقة النزاع. كما تتعهد كلّ دولة طرف باحترام الحقوق المعترف بها وبكفالة هذه الحقوق لجميع الافراد الموجودين في إقليمها ،ولجميع الشعوب التصرف الحّر بثرواتها ومواردها الطبيعية. والبحر الاقليمي هو المنطقة الواقعة بين اقليم الدولة والبحر العالي الذي تمتد اليه سيادة الدولة. ليشمل سيادة الدولة خارج إقليمها البرّي ومياهها الاقليمية الى منطقة من البحر متاخمة لشواطئها تعرف بالبحر الاقليمي. ومن الوسائل السلمية والدبلوماسية التي اشار اليها ميثاق الامم المتحدة بموجب الفصل السادس هي المفاوضات والتوفيق.

ب- المفاوضات:

تلعب المفاوضات الدولية دوراً في تسوية المنازعات البحرية وقد جاءت احكام التحكيم والقضاء الدولي؛ لتؤكّد على تلك الحقيقة عندما قررت في اكثر من مناسبة

أنّه الاصل في تعيين الحدود البحرية بين الدول المتقابلة أو المتلاصقة هو الاتفاق بمعنى أنّه لا يجوز أنْ يتم التحديد بالإرادة المنفردة لأيّ من الدولتين وهذا ما أوردته محكمة العدل الدولية مثال ذلك النزاع بين (كندا والولايات المتحدة)

حيث من الواضح أنّ أنسب طريقة لحل النزاعات هو التفاوض بغية تعيين حدود ومصالح الطرفين والتنظيم المنصف للمسائل العالقة. وإنْ كان في الاصل أنْ يكون الفصل من المنازعات من اختصاص القضاء المدني فالقصد من القضاء هو الحُكم والاداء.

وقد نصت الفقرة الاولى من المادة (٣٣) من ميثاق الامم المتحدة على الوسائل السلمية التي يجب على اطراف النزاع الدولي أنْ يتوصلوا لحلّه وهي(المفاوضات، التحقيق، الوساطة، المنظمات الدولية، الوكالات الدولية والاقليمية) في هذا المجال من ادوار وتعّد المفاوضات اقدم أسلوب لتسوية المنازعات الدولية وأكثرها انتشاراً واقلها تعقيداً. وتعد المفاوضات وسيله لمنع نشوب نزاعات دولية، وقد جاء في اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ في الفقرة الثالثة من المادتين ٧٤ و ٨٣ والمتعلقتين بالتزام الدول المعينة بالحدود البحرية بضرورة التفاوض بحسن النية للدخول في ترتيبات مؤقته ذات طابع عملي الى ان يتم التوصل الى اتفاق.

٢- القانون البحري:

خدمت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار خدمت المجتمع الدولي بشكل، والاتفاقية بمنزلة دستور للمحيطات والبحار، إذ كانت تتحرك الدول بسرعة نحو المشاركة العالمية، وقد بلغ عدد الدول

الاعضاء ١٦١ وهذا دليل على جهود المجتمع الدولي الى الاستفادة القوية، والمقبولة عالميا وتنفيذ النظام القانوني المطبق على المحيطات وضرورة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، والاستعمال الامثل لموارد المحيطات والملاحة وحماية البيئة، وينبغي لنا الحفاظ على سلامة الاتفاقية بوضعها حجر الاساس في النظام البحري. قسم القانون الدولي البحار والمحيطات الى مناطق ولاية تستطيع الدول الساحلية ان تّدعي بها، وتطالب بها وتنقسم هذه المناطق على (مناطق داخلية البحر الاقليمي والمياه الاقليمية، المنطقة المتاخمة او الملاصقة المنطقة الاقتصادية الخالصة الجرف القاري والرصيف القاري ومنطقة أعالي البحار).

ويقصد بأعالي البحار تلك المنطقة من البحار، والمحيطات التي لا تخضع لسيادة أية دولة ساحلية كانت او غير ساحلية ولقد استثنت المادة (٨٦) من قانون المياه الداخلية. والبحر الاقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة والمياه الارخبيلية من أعالي البحار. وتاكيداً منها فان المنازعات المتعلقة بالمعاهدات كبقية المنازعات الدولية يجب ان تسوى بالطرائق السلمية وعلى وفق مبادئ العدالة والقانون الدولي. ويرى بعض الفقهاء ان البحر العالي يعدّ حق مشترك لجميع الدول ويمنح لهذه الدول حقوق متساوية ومشتركة.

وان القول بالملكية الجماعية للبحر العالي قد لا يتعارض مع الملاحة السلمية او التجارية الا انه بتنافى مع الملاحة الحربية، ذلك لان الحرب تضر بجميع الدول المتحاربة وغير المتحاربة وقد كانت البحار منذ زمن بعيد مسارح حروب طويله وطاحنة. وبموجب المادة (٢١) يشمل اختصاص المحكمة الدولية لقانون البحار جميع المنازعات وجميع الطلبات المحالة اليها على وفق هذه وفقا لهذه الاتفاقية وجميع المسائل المنصوص عليها تحديدا في اي اتفاق اخر يخص المحكمة.

الجزر بموجب المادة (١٢١) من القانون الدولي لقانون البحار هي رقعة من الأرض متكونة طبيعيا ومحاطة بالماء وتعلو عليه في حالة المد، وقد اوضحت المادة (٢) من قانون البحار ان تمتد سيادة الدول الساحلية خارج اقليمها البّريّ ومياهها الارخبيلية اذا كانت دولة ارخبيلية الى حزام بحري ملاصق يعرف بالبحر الاقليمي.

يخضع البحر لسيادة الدولة الساحلية وتمتد سيادة الدولة الى قاع الارض وباطنها نظرية سيادة الدولة على البحر الاقليمي يرى انصار هذة النظرية ان علاقة الدولة بالبحر الاقليمي بوضعها ملحقاً بإقليمها علاقة سيادة لا تختلف عما لتلك من سيادة على اقليمها

البري، فالدولة تستطيع ان تفرض سيادتها على هذا الجزء من البحار بالقوة، وتستطيع ان تقّر علية الرقابة الكاملة.

والحكم هو الاثر القانوني او الحل الذي يقرره القانون لمواجهة الوضع الواقعي فهو جواب للسؤال الذي يثار في الذهن عن ماهية حكم القانون في تلك الواقعة. فالقانون يفترض حدوث الواقعة المثارة في الذهن من طريق طرح الفرضية ومن ثم يضع لها الحكم المناسب، وهو ينطبق عند توفر الشروط والظروف المحددة في الفرض، بحيث اذا توافرت شروط الفرض وجب إعمال الحكم وهذا ما يظهر في الاحكام القانونية التي تنظم قواعد النزاع.

وقد بلغ عدد الدول الاعضاء ١٦١ دولة الموقعة على اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، وهذا دليل على جهود المجتمع الدولي الرامية الى الاستفادة القوية والمقبولة عالميا وتنفيذ النظام القانوني المطبق على المحيطات وضرورة الحفاظ على السلم والامن الدوليين، والاستعمال الامثل لموارد المحيطات والملاحة، وحماية البيئة، والحفاظ على سلامة الاتفاقية بوصفها حجر الزواية في النظام البحري.

أعلنت وزارة الخارجية الروسية في بيان اصدرته في ١٣كانون الثاني ٢٠١٩ أن موسكو حددت شروط توقيع معاهدة السلام مع اليابان

لمناسبة زيارة وزير الخارجية الياباني المرتقبة لموسكو أن الشرط الأساسي لتوقيع معاهدة السلام هو اعتراف طوكيو بنتائج الحرب العالمية الثانية بشكل كامل ومنها تحرير مجموعة جزر الكوريل من الاحتلال الياباني آنذاك.وكانت طوكيو قد رفضت الإقرار بهذه الحقيقة، متأملة أن تعيد موسكو (٤) جزر تقع في جنوب مجموعة الكوريل إلى اليابان وهو ما حال دون توقيع معاهدة السلام الروسية اليابانية حتى الآن.

المطلب الثالث: الحقائق التاريخية (المعاهدات والاتفاقيات)

١- المعاهدات بين البلدين:

لا تلتزم المعاهدات مبدئيا سوى الأطراف المتعاقدة فالمعاهدة تنشئ وضعا قانونيا موضوعيا تفرضه على الدول الاخرى.

ولذا تلجأ الدول الى التوقيع على المعاهدات من اجل لإنهاء النزاع بينهما، فالنزاع هو ذلك الخلاف الذي يحدث بين دولتين على مسالة قانونية او حادث معين او لسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية او مصالحهما، والمنازعات ذات الطابع القانوني والمنازعات التي يكون فيها طرفا النزاع على خلاف بشأن تطبيق والاضاع القائمة او تفسير احكامهما التي يمكن حلها بالاستناد الى القواعد القانونية.

ابرز المعاهدات:

-معاهدة شيمودا عام ١٨٥٥ بهدف تحديد الحدود بينهما نصت على الأراضي الواقعة جنوب جزيرة (أنوروفو) بما فيها الجزيرة تخضع للسيادة اليابانية في حين أنّ جميع الجزر التي تقع شمالها تخضع للسيادة الروسية.

٢- معاهدة سانت بطرسبورغ عام ١٨٧٥ التي تنازلت روسيا عن سلسلة جزر الكوريل مقابل اعتراف اليابان بحق الملكية الروسية على جزر شمالية.

٣- معاهدة بورتسموث عام ١٩٠٥ تنازلت روسيا عن جزر شمالية والأراضي المحيطة بها. إذ تفاجأ الجميع بخسائر الجيش الروسي مابين المدة ١٩٠٤-١٩٠٥ على يد القوات اليابانية، وبعد سقوط أكثر من مئة الف قتيل من الطرفين، والتي انتهت بهزيمة مذله للجيش الروسي وبعد وساطة الرئيس الامريكي روزفلت حيث تفاوض الطرفان في مدينة بورتسموث الأمريكية وتنازلت روسيا القيصيرية عن الجزر لصالح اليابان.

وفي ١٩ آب عام ١٩٤٥ اندلع نزاع بين روسيا واليابان حول الجزر الأربع، إذ سيطر الاتحاد السوفيتي في ٢ ايلول ١٩٤٥ على الجزر، واعلن الرئيس السوفيتي جوزيف ستالين، انُ جزر الكوريل لن تعود قاعدة للهجمات اليابانية على شرق الاتحاد السوفيتي، ولكنها تصبح قاعدة ضد اي عدوان ياباني محتمل، وقد وافقت بريطانيا والولايات المتحدة على ضم هذه الجزر الى الاتحاد االسوفيتي وذلك طبقا لاتفاق يالتا المبرمة ١٩٤٥ ،التي نصت ان يساعد الاتحاد السوفيتي قوات الحلفاء بشن الحرب على اليابان في مقابل ان يحصل على النصف الجنوبي من جزيرة سخالين، وجزر الكوريل. ويستند الاتحاد السوفيتي في ملكيته لهذه الجزر الى نصوص اتفاق يالتا الذي وافقت

عليه كل من بريطانيا والاتحاد السوفيتي فضلاً عن معاهدة فرانسيسكو التي نصت في الفقرة الثانية منها على تخلّي اليابان عن كل الحقوق في جزر الكوريل والقسم الجنوبي من جزيرة سخالين.

في حين تستند اليابان الى الرفض الياباني الأمريكي لاحقا لقيام الاتحاد السوفيتي بالسيطرة على كامل الجزر، وذلك طبقا لاعلان بوتسدام الصادر في آب ١٩٤٥ الذي جاء فيه أن جزر الكوريل لاتشمل الجزر الأربع اليابانية المعروفة بأسم الأراضي الشمالية.

٢-أهمية الجزر بالنسبة الى روسيا:

١-تعدّ جزء من المجال الشرقي لدفاعها الجوي.

٢- تضم موارد طبيعية نادرة وثروة سمكية.

١-تشرف الجزر على المنافذ التي تعبر منها السفن الحربية الروسية والغواصات.

٣-أهمية الجزر بالنسبة الى اليابان:

١-ارتفاع عدد السكان في الياباني نحو ١٨٠٠٠ الف نسمة.

٢- ترجع اهمية الجزر ليس لقيمتها الاقتصادية وانما تجسيدا لمبدأ وحدة الأراضي اليابانية.

٣- تحظى بأهمية اقتصادية متمثلة بثروتها السمكية.

إن الاعلان الروسي في عام ١٩٥٦ الذي نص رسميّاً على إنهاء حالة الحرب بين البلدين وإقامة العلاقات الدبلوماسية، وقد وعد الاتحاد السوفيتي في أثناء الاعلان عن تسليم جزيرتي (هابوماي و شيكوتان) الأقل اهمية، والاصغر حجماً في الجزر الاربع لليابان مقابل توقيع اليابان على معاهدة سلام والغاء اليابان لمعاهدة الامن مع الولايات المتحدة، وانسحاب الجنود الأجانب من أراضيها (القوات الامريكية) والا سيتراجع الاتحاد السوفيتي عن تعهداته السابقة إذ رفض اليابانيون التنازل عن الجزر وذلك بوصفها جزء لا يتجزء من الأراضي اليابانية.

المطلب الرابع : البدائل المقترحة لحل النزاع وموقف البلدين منها

تسعى كل من روسيا واليابان الى استخدام الحقائق التاريخية للأحقية في السيادة على الجزر، وفي الوقت الذي تتفوق اليابان من الناحية الاقتصادية فان روسيا من الدول العظمى والدائمة العضوية في مجلس الامن فضلاً عن الامكانات العسكرية والمعادن والنفط فهنالك بدائل مقترحة للطرفين للتوصل الى حل وهي:

- موافقة اليابان للحصول على جزيرتي شيكونان وهايوماي، وذلك استناداً الى الاعلان المشترك بين البلدين للعام ١٩٥٦م حيث ممكن لليابان القبول بهذا ألحل.
- موافقة روسيا عن التنازل عن الجزر الاربع وهو حل مستبعد من الجانب الروسي، كون الجزر تشكل اهمية استراتيجية وعسكرية للروس، وقد قامت الحكومة الروسية بتخصيص ميزانية خاصة لهذه الجزر واعلنت في اكثر من مناسبة بأنه لا يمكن التفاوض حولها بوصفها اراضٍ تحت السيادة الروسية.
- يمكن احالة الموضوع الى محكمة العدل الدولية، ولكن يخشى الطرفان ذلك من محكمة العدل الدولية من صدور حكم لصالح طرف معين في ظل تمسك الطرفين بالحقائق التاريخية

لكل منهما. فضلاً عن ذلك فان محكمة العدل الدولية تنظر في مثل هذه القضايا بناء على موافقة الجانبين.

- يمكن للبلدين الاستثمار في هذه الجزر وادارتها بصورة مشتركة في ظل تفاهم بين الطرفين عبر خلق شراكة اقتصادية بين البلدين وتنمية الجزر وتأهيلها اقتصادياً.

المطلب الخامس: الموقف الياباني تجاه الأزمة الأوكرانية

منذ اندلاع الازمة الروسية الاوكرانية بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٤ لم تكن مواقف اليابان مفاجئة بحكم العلاقات التي تربطها مع الولايات المتحدة ودول الغرب إذ تبنت المواقف التي انتهجها الغرب والولايات المتحدة، وقامت بفرض عقوبات ضد موسكو قبل بدأ العملية العسكرية على خلفية اعتراف روسيا باستقلال جمهوريتي دونيتسك ولوجانسك، وبعد العملية العسكرية دعمت اليابان قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الذي يطالب روسيا بسحب قواتها من اوكرانيا ووقف العمليات العسكرية. وقدمت اليابان مساعدات انسانية ومالية لاوكرانيا، وفرضت عقوبات اقتصادية كثيرة على روسيا بما فيها البنك المركزي الروسي والبنوك الروسية الاخرى وجمدت اصول الرئيس فلاديمير بوتين، وتحفظت على القرار الروسي بقبول ثمن الغاز الروسي بالروبل. وفي ضوء المواقف اليابانية اعلنت في ٢١ مارس ٢٠٢٢ م، عن انسحابها رسميا من المفاوضات بشأن معاهدة سلام دائمة مع اليابان. كما طردت الحكومة اليابانية عدداً من الدبلوماسين الروس واعلنت عن استقبال اللاجئين الأوكرانيين، وشاركت اليابان في اجتماعات وزراء دفاع ثلاثين دولة ضمن المجموعة الاستشارية الامنية الاوكرانية. واعلن يومشيماساها باشي وزير خارجية اليابان عن استعداد بلاده بالاستغناء عن النفط الروسي تدريجيا. مع الحفاظ على المشاريع اليابانية في اقليم سخالين

الروسي (الكوريل). كذلك انضمنت اليابان الى ما تبنته مجموعة السبع من دعم الميزانية الاوكرانية ب(٨) بثمانية مليارات دولار. وقد شاركت اليابان لاول مرة في قمة الناتو التي عقدت في اسبانيا منذ تاسيس الحلف عام ١٩٤٩م.

ان السياسة اليابانية محكومة بالموقع الجيوسياسي ضمن الاستراتيجية الغربية والامريكية، وهي تتمتع بالظلة النووية الامريكية واصبحت ركيزة مهمة لاستراتيجية الولايات المتحدة. وخلال هذه التطورات عقدت اليابان اتفاقات شراكة مع عدد من الدول لتعزيز قدراتها العسكرية. ولا يمكن إغفال الاتفاق الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، والذي تم توقيعه في خمسينيات القرن الماضي، وتم تجديده عام ١٩٦٠م، وبموجبه اتفق الجانبان على مساعدة كل منهما للآخر حال وقوع هجوم مسلح على أراضي تحت الإدارة اليابانية، بالإضافة إلى توقيع الدولتين عام ١٩٧٨م على المبادئ التوجيهية للتعاون الدفاعي، وتم تحديد دور القوات المسلحة في كل دولة، ودأبت واشنطن وطوكيو على إجراء تدريبات عسكرية مشتركة بشكل منتظم. وفي ظل التوترات المتصاعدة بسبب الموقع الجيوسياسي لليابان فهي محاطة بالصين من الجنوب، وكوريا الشمالية المسلحة نووياً من الغرب، وروسيا من الشمال، لذا قدم أعضاء في الحزب الحاكم في اليابان بشهر نيسان ٢٠٢٢م مقترحاً برفع ميزانية الدفاع من ١ الى٢ %، لتتناسب مع النسب المقررة لأعضاء حلف شمال الأطلسي "الناتو".

كما تعالت بعض الأصوات المطالبة بتعديل الدستور الياباني من أجل تعزيز القدرة اليابانية على الرد وحيازة السلاح النووي، وهو ما عبر عنه رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا بقوله "إن جميع الخيارات ستكون متاحة عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن اليابان"، وتظهر الحاجة لتعديل ذلك الدستور كنقطة ارتكاز جديدة للمفهوم الجديد للأمن القومي الياباني، وخاصة في مادته التاسعة التي **فرضت على اليابان التخلي إلى الأبد عن الحرب كحق سيادي للدولة، أو القيام بأي أعمال عدوان أو تهديد باستخدام العنف وسيلةً لحل النزاعات الدولية، في الوقت الذي تطور فيه الجارتان كوريا الشمالية والصين سلاحهما النووي.**

وفي ذات السياق أعلنت طوكيو مؤخراً عن عزمها إعادة تشغيل بعض مفاعلاتها النووية المتوقفة منذ عام ٢٠١١م رغم وجود معارضة داخلية لذلك الإجراء بسبب التخوف من حدوث كوارث محتملة مع تعرض البلاد للزلازل بشكل متواتر، كما غيّرت اليابان من لهجتها في الكتاب الدبلوماسي الصادر عن وزارة الخارجية في نيسان ٢٠٢٢م وذلك بوصفها جزر الكوريل بأنها "محتلة بشكل غير قانوني من روسيا، وأنها جزء متأصل من الأراضي اليابانية"، وهو وصف لم يرد منذ تقارير صادرة عام ٢٠٠٣م..

تأتي السياسة اليابانية في إطار حركتها التقليدية المتسقة مع التوجه العام للسياسة الأمريكية وباقي الحلفاء لتثبيت التحالف الغربي في مواجهة روسيا والصين من جانب، كما عكس الموقف الياباني

حالة "الحرب الباردة" المتواصلة منذ الحرب العالمية الثانية بين طوكيو وموسكو، حيث لم يتوصل الجانبان لاتفاق سلام، بل ظلت مسألة الجزر بؤرة توتر يتم توظيفها في سياق التفاعلات الصراعية الأمريكية–الروسية. وأن توجه اليابان نحو تعديل سياستها الدفاعية ومضاعفة إنفاقها العسكري لم يكن وليداً للحظة الراهنة، إذ تملك اليابان قاعدة صناعية ضخمة، وهي ثالث قوة اقتصادية في العالم، وأول منتج للحديد والصلب، وقد سمح لليابان مؤخراً ببناء ثلاث حاملات طائرات عملاقة وأسلحة قوات مشاة للبحرية، فضلاً عن قيامها بتصنيع طائرات F15–F16 وتصديرها لدول أخرى، وعام ٢٠١٥ أقرت اليابان قوانين جديدة سمحت لها بنشر قوات في الخارج، وانضمت للحلفاء في عمليات عسكرية في القرن الأفريقي، بل إنها حالياً تقوم بتوفير الموارد اللوجستية بشكل فعال للقوات الأوكرانية في مناطق القتال ضد روسيا، وتمتلك اليابان حالياً نحو ٢٥٠ ألف جندي ضمن قوات الدفاع الذاتي الياباني "الجيتاي"، إضافة إلى ٦٠ ألف جندي من القوات العسكرية الأمريكية، وقد أظهر استطلاع رأي أجري في أبريل ٢٠٢٢م أنّ نحو ثلثي اليابانيين يؤيدون تعزيز القدرات الدفاعية لبلادهم بعيداً عن الولايات المتحدة الأمريكية.

كما ياتي إعلان اليابان أنها ستبقي على مشاريعها في إقليم سخالين الروسي، وأنها لن تسحب شركاتها من هناك كما فعلت المملكة

المتحدة، حفاظاً على مصالحها الاقتصادية وتيقنها بأن الصين ستكون بديلاً لها حال انسحابها من هناك.

كما أنّ دول المنطقة، بما فيها اليابان، تنتابها هواجس من تصاعد النفوذ الصيني المتزايد، إلا أنها، وبحكم ارتباطها العضوي باقتصاد بكين القوي الذي لا يمكن عزله دوليا أو حتى مقارنته بالاقتصاد الروسي، فإنها مضطرة لمهادنة الصين أمنياً وعسكرياً، خاصة في ظل غياب الثقة في الاعتماد المطلق على الدور الأمريكي في المنطقة، بعد التجربة المريرة من جراء سياسات ترامب وانسحابه من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي في ٢٠١٧ " TPP " والتي أفسحت المجال لتزايد النفوذ الصيني في المنطقة، لذلك ستسعى اليابان للمحافظة على علاقات جيدة وديناميكية مع الصين دون الانزلاق إلى أي مواجهة محتملة. كما ان اليابان في ظل سياستها الحالية غير مستعدة لاي مواجهة مع الاتحاد الروسي نتيجة التجارب التي خلفتها سياسية اليابان العسكرية في القرن الماضي. لذا فان الموجهة العسكرية غير واردة في قاموس الدولتين في الوقت الحالي.

الخاتمة والاستنتاجات

ابرز سمات العلاقات اليابانية الروسية هو التنافس إذ مرت تلك العلاقات بمراحل مختلفة ، تمثلت باكتشاف الروس لهذه بالجزر، ومن ثم المطالبات اليابانية بعودتها حيث شنت اليابان حربا ضد روسيا تمثلت بتنازل روسيا القيصرية عن الجزر عام ١٩٠٥م، ثم ادت الى إعادة هذه الجزر الى بالسيادة الروسية في اعقاب هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية، مما يجعل الارث مملوءاً ، بمزيد من العداء التاريخي، وعلى الرغم من تطبيع العلاقات بين البلدين ووجود تعاون اقتصادي وتجاري، الا ان كل طرف يدعي بأهمية جزر الكوريل الاستراتيجية وذلك لاهميتها من الناحية العسكرية والاقتصادية، فضلاً عن ذلك فهذه الجزر اصبحت ترتبط بالدافع القومي لكلا الشعبين الروسي والياباني، اذ ان السيطرة اليابانية على هذه الجزر عام ١٩٠٥م وسيطرة الاتحاد السوفيتي عليها عام ١٩٤٥م يجعل طرفي النزاع متباعدين في التوصل الى حل يرضي الطرفين، كون هذه الجزر انتزعت في كلتا الحالتين بالقوة ومن خلال اذلال الطرف الاخر.

ان معاهد السلام التي وقعتها اليابان في مؤتمر سان فرنسيسكو عام ١٩٥١ ، وجاء في الفقرة الثانية من المعاهدة تتنازل اليابان عن

جميع الحقوق والاسس القانونية والمطالبات في جزر الكوريل وجزر سخالين والجزر المجاورة لها ، وتنازلها عن سيادتها التي حصلت عليها عام ١٩٠٥م، حيث تعتبر اهم وثيقة قانونية دولية تثبت تنازل اليابان عن حقوقها في جنوبي سخالين وجزر الكوريل، وفي السنوات الاولى لنهاية الحرب العالمية الثانية ، لم تقدم اليابان اي مطالبات للاتحاد السوفيتي السابق، الى جانب الولايات المتحدة ودول الحلفاء الذين شاركوا في احتلال اليابان، حيث اليابان بوصفها دولةً وافقت على الاستسلام دون شروط ملزمة، بالامتثال لجميع القرارات التي اتخذها الحلفاء بما فيها المتعلقة بحدودها، وقد اصدر الاتحاد لسوفيتي السابق مرسوم سوفيتي اتخذه مجلس السوفيت الاعلى في ٢ شباط عام ١٩٤٦م اعتبر فيه جزر الكوريل وسخالين جزءاً لايتجزء من الاتحاد السوفيتي ، وقد وقع الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٥٦م على اعلان لتطبيع العلاقات مع اليابان ، والاتفاق على معاهدة سلام بين البلدين، وتضمن الاعلان موافقة الاتحاد السوفيتي على نقل جزيرتي هابوماي وشيكوتان الى اليابان، وذلك بعد توقيع معاهدة سلام بين البلدين ، وقد فسر الاتحاد السوفيتي نقل هاتين الجزيرتن الى اليابان بانه دليل على استعداد الاتحاد السوفيتي للتضحية بجزء من اراضيه باسم العلاقات الجيدة مع اليابان،

واوضح السوفيت بان الموضوع هو نقل هذه الجزر وليس التنازل عنها ، اذ لايمكن للاتحاد السوفيتي التنازل عن جزء من اراضيه، وفي عام ١٩٦٠م ابرمت اليابان معاهدة امنية مع الولايات المتحدة، إذ احتج الاتحاد السوفيتي ووصف المعاهدة بان اضعفت السلام في الشرق الاقصى.

ان مطالبة اليابان لاستعادة السيطرة عليها هو يقع ضمن الفهم الاستراتيجي الياباني لموقع الجزر فهي المفتاح للدخول الى المحيط الهادي ودخول بحر اوخسك، وتعمل اليابان من خلال مطالبها الاقليمية بالجزء كمحاولة لاحياء المشاعر القومية لدى عدد من الطبقات اليابانية واعادة الايديولوجية اليابانية كامة لاتقهر.

حاولت اليابان استغلال الاوضاع الاقتصادية التي مر بها الاتحاد السوفيتي السابق وروسيا الاتحادية والحكومات المتعاقبة في موسكو من خلال تقديم تطبيع العلاقات معها وتقديم مساعدات اقتصادية للحصول على تنازلات اقليمية تتمثل بتنازل روسيا عن الجزر. ولايتوقع ان تتنازل روسيا عن هذه الجزر، إذ اصبحت خط دفاعي لروسيا من جهة الشرق، حيث القواعد الامريكية المنتشرة في اليابان وكوريا.

أقرت الحكومة اليابانية في عام ٢٠١٠ م، سياستها الدفاعية للسنوات العشر واكدت خلالها على التمسك بالمبادئ الانسانية الاساسية الدفاعية والمبادئ غير النووية واستمرار المشاركة في الجهود الدولية لمنع انتشار النووي، كما حددت خلالها ثلاثة اهداف امنية مثل منع التهديد الخارجي من الوصول الى اليابان ومنع التهديدات الناشئة عن تردي البيئة الامنية الدولية تأمين السلم والاستقرار الدوليين، واكدت ضرورة بناء قدراتها الدفاعية بشكل مطرد لتكون قادرة على سرعة الاستجابة لمختلف التهديدات التي تتعرض لها فقد زادت عدد الغوصات والطائرات الحربية وتطوير الوسائل القتالية. وهو ما يجعل روسيا متمسكة أكثر بموضوع الجزر.

من خلال الدراسة لتاريخ النزاع الروسي الياباني حول جزر الكوريل، ونظرا لتشابك المصالح الدولية والاقليمية، وتزايد الصراع حول مناطق النفوذ ولتخوف الاطراف،

فيما بينها وخاصة مع وجود قواعد امريكية في اليابان، والقلق الروسي من هذه القواعد ولسيطرة الولايات المتحدة على معظم المناطق الاستراتيجية حول العالم، نستنتج ما يأتي:-

١- انه نزاع إيديولوجي قومي بالنسبة لليابان وروسيا الاتحادية.

٢-نزاع سياسي وعسكري.

٣-خط دفاعي روسي من جهة الشرق.

٤-صراع اقليمي حيث تشترك فيه دول اوربا والولايات المتحدة.

٥-صراع اقتصادي.

٦-صراع وجود بالنسبة للبلدين كونه يقع في خطوط دفاع مشتركة.

٧- من الصعب ان يتنازل اي من الطرفين عن سيادته، في ظل الظروف الدولية الراهنة.

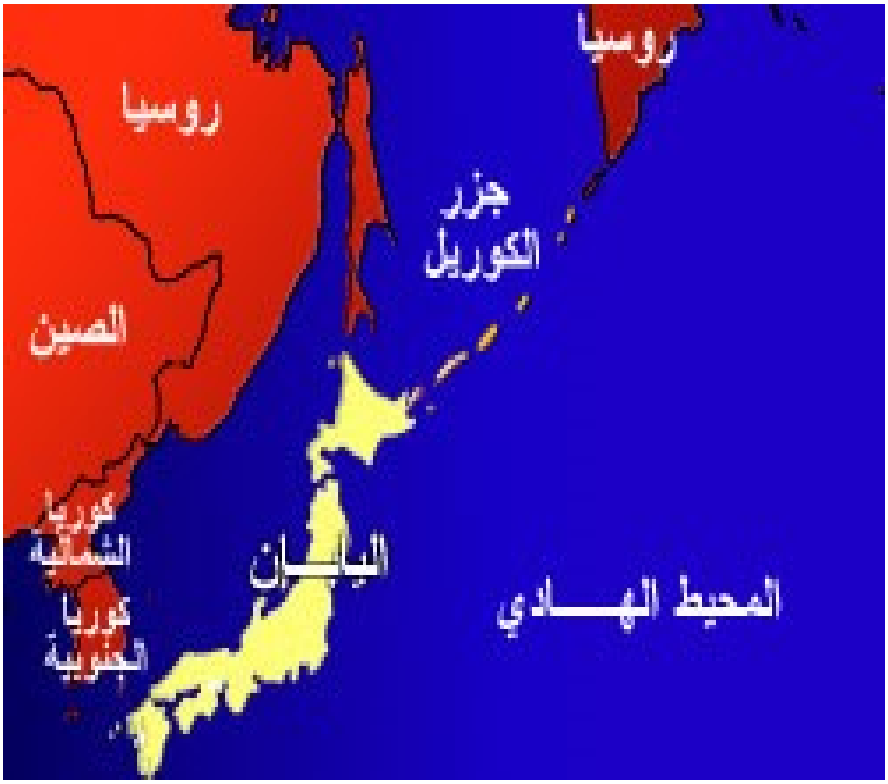
روسيا
روسيا
جزر
الكوريل
الصين
كوريا
الشمالية
كوريا
الجنوبية
اليابـــان
المحيط الهـــادي

بحر أوخوتسك
جزر الكوريل
كوريلسك
المحيط الهادي
اليابان

المصادر

١- الكتب والمجلات

٢- ايمان عبد العال عبد الغني،السياسة الخارجية اليابانية في شرق اسيا، المكتب العربي للمعارف، القاهرة،ط١،٢٠١٥

٣- اسماء سعد الدين ، معاهدة سان فرنسيسكو معاهدة السلام مع اليابان، بحث منشور بتاريخ ٢ تشرين الثاني ٢٠١٦

٤- ثامر ابراهيم كامل هاشم ، الصراع بين الولايات المتحدة الامريكية والصين وروسيا، دراسة حالة اسيا الوسطى وبحر قزوين،المكتب العربي للمعارف والنشر، والتوزيع والطباعة، القاهرة،ط١ ، ٢٠١٤

٥- ثامر كامل محمد، الدبلوماسية المعاصرة وإستراتيجية إدارة المفاوضات، ،الأردن،٢٠٠٠

٦- حسن الحسن، التفاوض والعلاقات العامه،المؤسسه الجامعيه للدراسه والنشر، بيروت،١٩٩٣.

٧- حميد حمد السعدون ، الدور الجديد لروسيا مجله الدراسات الدولية العدد ٤٢ مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد ٢٠٠٩ .

٨- جابر فهمي عمران، المجاري المائية الدولية hالانهار والقنوات في اطار القانون الدولي العام (كلية الحقوق ، جامعة الاسكندرية ، ٢٠١٨)

٩- –حسين مجيد عبد علي الحسناوي، ازمات الحدود العراقية الكويتية ، مطبعة البصائر ،بيروت،ط١، ٢٠١٣

١٠- –حسني موسى محمد رضوان، القانون الدولي للبحار، دار الفكروالقانون ،المنصورة، مصر، ط١، ٢٠١٣

١١- علي رسول المسعودي،المكانة الدولية لليابان الواقع والمستقبل، شركة دار الاكاديميون للنشلر والتوزيع، عمان ، ط١ ، ٢٠٢٠

١٢- شهد عبد الستار عيسى، العلاقات الروسية – اليابانية للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٦، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان ،ظ١، ٢٠١٩

١٣- شارول روسو، القانون الدولي العام ،ترجمة عبد المحسن سعد، الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت،ط١، ١٩٨٧

١٤- محمد سعيد الفطيسي العلاقات الروسية اليابانية "جزر الكوريل نموذجا" مثال منشور على موقع مركز الشرق الاوسط العربي للدارسات الحضارية والاستراتيجية اللمملكة المتحدة ، لندن،٢٠٢١

١٥- عبد الرحمن المنصوري ، باحث في الشؤون اليابانية والعلاقات الدولية رئيس تحرير صحيفة السياسي التابعة للمعهد الدولي للدارسات الاستيراتيجية. ٢٠ /١١/ ٢٠١٠

١٦- عبير ابو دقة،مشكلة تحديد المناطق البحرية الخاضعة للولاية الوطنية(حالة الجلرف القاري)رسالة ماجستير مقدة الى جامعة الشرق الاوسط ، كلية الحقوق، قسم القانون ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، عمان،٢٠١٢ .

١٧- عبد الرحمن المنصوري - باحث في الشؤون الأسيوية ،مركز الجزيرة للدراسات ،١٣ شباط-٢٠١٣

١٨- عصام العطية ، القانون الدولي للبحار، دار السنهوري، بيروت،ط١ ، ٢٠١٥

١٩- علي ابراهيم قانون الانهار والمجاري المائية الدولية في ضوء احدث التطورات ومشروع لجنة القانون الدولي النهائي ممثلية جمهورية العراق الدائمة لدى جامعة الدول العربية ،دار النهضة العربية القاهرة ، العلاقات العامة، القاهرة،ط١، ١٩٩٥

٢٠- عباس العبودي، تنازع القوانين والاختصاص القضائي الدولي وتنيذ الاحكام الاجنبية، دار السنهوري، بيروت، ٠، ط١، ٢٠١٥

٢١- علي سيد فؤاد النقر،السياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق اسيا، في الفترة من ١٩٤٥–١٩٨٥، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة،١٩٩٧،

٢٢- غانم علوان جواد الجميلي، جذور نهضة اليابان،دار العكيبان للنشر والتوزيع، السعودية، ٢٠١٤،

٢٣- فوزي درويش،اليابان الدولة الحديثة والدور الامريكي،مطابع غباشي، طنطا،مصر ط٤، ١٩٩٦.

٢٤- مساعد عبد العاطي شتيوي (مبادى القانون الدولي الحاكمة لانشاء السدود على الانهار الدولية) دراسة تطبيقية على سد النهضة الاثيوبي ،دار النيل للنشر والطباعة والتوزيع ، القاهرة،الطبعة الاولى، ٢٠١٨

٢٥- محمد الحاج حمود القانون الدولي للبحار مناطق الولاية الوطنية ، شركة مطبعة الاديب البغدادية المحدودة، بغداد، ١٩٩٠

٢٦- محمد عبد القادر حاتم،اسرار تقدم اليابان،القاهرة، مطابع الاهرام،١٩٩٠.

٢٧- محمد الحاج حمود القانون الدولي للبحار ، البحر العالي ،شركة مطبعة الاديب البغدادية المحدودة،بغداد، ٢٠٠٠)

٢٨- محمد نعيم علوة موسوعة القانون الدولي العام التحكيم الدولي الجزء الثاني عشر (منشورات زين الحقوقية، مركز الشرق الاوسط الثقافي، القاهر،ط١، ٢٠١٢

٢٩- محمد نعيم، موسوعة القانون الدولي العام المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، الجزء الثالث عشر، مركز الشرق الاوسط الثقافي للنشر والطباعة والترجمة والتوزيع، القاهرة، الطبعة الاولى ، ٢٠١٢

٣٠- محمد نعمان جلال العلاقات بين الصين واليابان، مكتبة مدبولي، القاهرة ، الطبعة الاولى، ١٩٩٨،

٣١- محمد هواش، ريم عبود، القانون الدولي للبحار، منشورات الطابعة الافتراضية السورية، دمشق،ط١، ٢٠١٨

٣٢- طه عبد الناصر رمضان ، اذلت اليابان روسيا وطردتها من شرق اسيا العربية نت في ٢٠٢٠/٩/٨

٣٣- كينتشي اونو، التنمية الاقتصادية في اليابان ، ترجمة خليل درويش، دار الشروق، القاهرة ، مصر ٢٠٠٦

٣٤- عامر هاشم عواد، التحول في العلاقات الروسية الامريكية المجلة العربية للعلوم السياسية العدد ٢٦ ٢٠١٠ مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان

٣٥- طارق محمد ذنون الطائي ، دراسة الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين ، الاتحاد للنشر والتوزيع، جامعة الموصل، ٢٠١٩

٣٦- سمير عبد علي مرزوق، شمال الخليج العربي منطقة قلقة للامن والسلامة البحرية، بحث مقدم هيئة الموانى العراقية، البصرة، ٢٠١٢.

٣٧- سمر أبوركبة، المفاوضات لحل المنازعات الدولية في القانون الدولي، عمان، صحيفة دنيا الوطن،في ٢٠١١/ايار/٢٤

٣٨- رؤوف عباس حامد،النهضة اليابانبة الحديثة،دار الفكر العربي، القاهرة،ط١، ٢٠٠٦

٣٩- وسيم حسام الدين الاحمد، المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالتحكيم، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان،ط١، ٢٠١٨

٤٠- يوسف حسن يوسف،تنازع القوانين في القانون البحري، المركز القومي للاصدارات القومية، القاهرة،ط١،٢٠١٥)

٤١- يوسف محمد عطاري الاستقلال السلمي لقاع البحار والمحيطات الدولية خارج حدود الولاية الاقليمية ،١٩٧٦

٢-الاتفاقيات الدولية

١- اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار ، منشورات الامم المتحدة

٢- ادارة شؤون المحيطات وقانون البحار (الامم المتحدة ، نيويورك.١٩٨٩)

٣- قانون البحار خطوط الاساس دراسة للاحكام ذات الصلة في اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار (منشورات الامم المتحدة)

٤- القانون الدولي للبحار لعام ١٩٨٢. (منشورات الطابعة الافتراضية السورية، دمشق)

٥- اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢

٦- اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩

٧- ميثاق الامم المتحدة

٣-المصادر الاجنبية

1- **Brad Williams،Resolving the Russo-JapaneseTerritorial Dispute Hokkaido-Sakhalin Relations.Hokkaido-sakhalin relation ،Nissan institu.routledge.japanese.studes series.200**

2- -Corey J. Wallace . strategic pivot south diversifying the dual hedge Department of Political Studies, University of Auckland .Auckland 1020, New Zealand, 6 January 2013

3- -Kimie hara .japanes-soviet/Russian>relation since 1945(difficult peace)

4- ٧-Ministry of Foreign Affairs of Japan-https://www.mofa.go.jp

5- ٨-Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation-https://mfa.gov.rs/

6- -laurent A. Cleenewerck .and Roberttom rodrigunez.japan on the edge:inquiry into the Japanese governmemt s struagle for super power state and un security con=uncil membership at edge of decline (wisington:euelind university press.2009

7- Letal leds. Norther territories and beyond.russian .japanes and amrican perspective (new York green movd publishing grpoup 1945

8- **Ivanov, Vladimir ،Northern Territories and Beyond: Russian, Japanese, and American Perspectives**

9- - YUKI TATSUMI، JAPAN'S FOREIGN POLICY.CHALLENGES IN EAST ASIA.Views from the Next Generation.

10- - Reymond I.Gartheof .Diplomatic history of the disput russian-japanes.in james F.gooddby - https://apnews.com/bc25481f18d74fdc8ce77623c09c2ab0

11- Negotiations between Japan and USSR/Russia on the Northern Territories: Lessons for the Abe–Putin Renewal of Talks– https://theasanforum.org/negotiations–between–japan–and–ussrrussia

12– Kazuhiko Togo , Institute of World Affairs/Kyoto Sangyo University– https://theasanforum.org/negotiations–between–japan–and–ussrrussi.

13- pellet,Alain Daillien Patrick Droit international public 8 édition L.G.DJ Paris (2009). trdelimitation of the continental shelf .

٤–صحف ومواقع اخبارية

1– **https://asharq.com/ar/5bdbTJXX3D35nWqd8**

2– https://arabic.sputniknews.com/20180123/

3- https://e3arabi.com/

4- https://aawsat.com/node/1720321 --ا- الكوريل نزاع روسي ياياني، ١٣ ايار ،٢٠١٩

5- https://arabic.sputniknews.com/20180123

6- https://www.almrsal.com/post/404511

7- https://arabic.sputniknews.com/20160708/1019473577.html

8- https://www.almrsal.com/post/404511

9- https://asharq.com/ar/5bdbTJXX3D35nWqd8 -جزر الكوريل الجنوبية: التاريخ، والانتماء.P7

10-Facts and figures of japans .2008 op.cit

11-https //:www. mod.go.jp/eld

12-https://asharq.com/ar/5bdbTJXX3D35nWqd8qyia

13-https://ednews.net/ar/news/world/34933

14-Resolving the Russo-Japanese territorial dispute: Hokkaido-Sakhalin relations

15- https://www.routledge.com/

Resolving the Russo-Japanese territorial dispute: Hokkaido-Sakhalin relations June 2007

16- https://www.youm7.com/story/2021/11/1

17- اليوم السابع https://www.youm7.com/story/2021/11/1

18- https://ednews.net/ar/news/world/349337

19- https://aawsat.com/node/172032ا

7- -صحيفة الشرق الاوسط، «الكوريل»... نزاع روسي - ياباني عمره ٢٣٣ عاماً ، ١٣ ايار،٢٠١٩

20-https://www.routledge.com/